العرب
الثلاثاء 2021/11/23
السنة 44 العدد 12249

مشروع قانون «الهوية الجامعة» يثير احتقانا داخل البرلمان الأردني

الحكومة تواجه اتهامات بالانقلاب على الدستور وتوطين اللاجئين

شرع البرلمان الأردني الاثنين في النظر في توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تمهيدا لتحويلها إلى قوانين بعد إقرارها، وسط جدل واتهامات للحكومة بالانقلاب على الدستور ومحاولة التخفي خلف الإصلاحات التي يدعمها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لتوطين اللاجئين وتكريس فكرة الوطن البديل المثيرة للجدل.

توصيات اللجنة الملكية مشاريع

عمان – استهل البرلمان الأردني الاثنين أولى جلسات مناقشة توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظمة السياسية بمناوشة حادة بين عدد من النواب ورئيس الحكومة بشر الخصاونة الذي واجه اتهامات بالانقلاب على الدستور ومحاولة توطين اللاجئين في المملكة عبر مشروع تعديل دستوري يسمى "الهوية الجامعة" يرى فيه معارضوه تهديدا لوحدة البلاد وضربا للمكون العشائري ذي الثقل الاجتماعي الوازن.

وأعرب عدد من النواب عن رفضهم لمصطلح "الهوية الجامعة" الذي طرحته اللجنة الملكية في التعديلات الدستورية المقترحة على المجلس، معتبرين أنه "سيعزز الفرقة بين أبناء الشعب الذي كان بعيدا عن هذا الأمر منذ نشأة المملكة".

واعتبر النائب صالح العرموطي أن التعديلات الدستورية المقترحة هي انقلاب على الدستور ومؤسسات الدولة والنظام. وطالب بسحب المشروع الذي لا يتفق مع نظام البلد وسياسة الأردن منذ 100 عام.

صالح العرموطي

التعديلات الدستورية المقترحة انقلاب على الدستور

زيد النابلسي

مصطلح الهوية الجامعة لا علاقة له بالتوطين

ويستند العرموطي في موقفه إلى الدستور الأردني الذي يعتبر أن جميع الأردنيين أمام القانون سواسية، أما مصطلح الهوية الجامعة فهو "مصطلح غربي مرفوض ولا نقبله".

ويبدي الأردنيون مخاوف من أن يؤدي مصطلح "الهوية الجامعة" إلى تغييرات ديموغرافية، خصوصا ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرض المملكة، إضافة إلى اللاجئين السوريين الذين يرفض معظمهم العودة الطوعية إلى بلادهم. وتهدف اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية من خلال التوصيات للوصول إلى "سيناريو" توافقي حول تحديث المنظومة الانتخابية، وأبرزها: تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، حماية وحدة المجتمع الأردني وتماسكه، والتمثيل العادل لفئات المجتمع الأردني ومناطقه كافة.

وأكدت اللجنة في إحدى توصياتها على "الهوية الوطنية التي تدمج الجميع وينتمي إليها الجميع"، واعتبرتها "أحد الشروط الأساسية لبناء النموذج الديمقراطي الوطني، وهوية مركزية جامعة تلفظ الهويات الفرعية وتحتفي بالثقافات الفرعية للمجتمعات المحلية وللمدن والقرى والجماعات، والهوية القوية المتماسكة هي إثراء حقيقي للنموذج الديمقراطي الوطني".

ويرى منتقدو التوصية أنها جزء مهم من صفقة القرن وهو إلغاء حق العودة وترسيخ فكرة الوطن البديل للفلسطينيين وهو ما يمس من السيادة الأردنية.

ويتخوف هؤلاء من نتائج "الهوية الجامعة" على قانون الانتخابات، التي قد تؤدي حسب رأيهم إلى تمثيل أكبر للأردنيين من أصل فلسطيني في البرلمان.

ويخشى الأردنيون من أن يترجم هذا الأمر إلى تعديلات على قانون الانتخاب تفضي إلى محاصصة من حيث المقاعد النيابية لكل فئة من فئات الشعب الأردني بما يؤثر على المكون الأساسي وهم الأردنيون من أصول أردنية.

وقال الخصاونة خلال جلسة النواب الإثنين إن الحكومة قالت بوضوح إنها قدمت التعديلات الدستورية التي تستقيم مع المادة 40 من الدستور، مؤكدا أن الحكومة لا تنقلب على الدستور.

واعتبر أن التوصيفات التي أطلقها بعض النواب تجاه التعديلات غير مقبولة، مؤكدا أن التعديلات الدستورية هدفها إنشاء مجلس بعيدا عن التجاذبات الحزبية، والحكومة معنية بحماية كافة أطياف المجتمع وأقلياته، مضيفا "لا نقبل توصيفنا بأننا حكومة 'تنقلب على الدستور'". وتطرق الملك عبدالله الثاني الذي تسلّم التوصيات في الثالث من أكتوبر الماضي، إلى مصطلح "تعزيز الهوية الجامعة" خلال اجتماعه باللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وهو الأمر الذي زاد من التساؤلات في الأوساط الشعبية، هل الوحدة الوطنية مهددة بالتشظي، وهل الهوية الوطنية بعد 100 عام من تأسيس الدولة لم تتضح معالمها بعد، لتزداد الحاجة إلى توضيح الرؤية حول الهوية الجامعة لتبديد الهواجس بشأن ثنائية الأردن وفلسطين، وكذلك الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

ويؤكد رئيس لجنة تمكين الشباب في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية الوزير الأردني الأسبق محمد أبورمان أن طرح المصطلح لم يتحدث من قريب أو من بعيد عن القضية الفلسطينية، لكن البعض لديه هواجس من قضية التوطين والوطن البديل، فحدث ربط ما بين اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وهذا المصطلح، معتبرا أن هذا الربط متعسف، ولم يكن هدف اللجنة الحديث عن هذا الملف.

ويشير أبورمان إلى أن الأردن له موقف ثابت من قضايا الحل النهائي واللاءات الثلاث "لا للتوطين، لا للوطن البديل، والقدس خط أحمر".

وحسب المجلس الأعلى للسكان يستضيف الأردن نحو 57 جنسية مختلفة من اللاجئين، يشكلون نحو 31 في المئة من عدد السكان، ويعتبر الأردن المستضيف الأكبر للاجئين الفلسطينيين الذين يحمل العدد الأكبر منهم الجنسية الأردنية.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الأردن يستضيف السوريين أكثر الجنسيات عددا، ويبلغ عددهم نحو مليون و300 ألف، فيما يأتي العراقيون في المرتبة الثانية بنحو 131 ألفا، والفلسطينيون بنحو 634 ألفا (لا يحملون رقما وطنيا). وفي المقابل انتقد مروان المعشر وزير الخارجية الأردني الأسبق مهاجمي الهوية الوطنية الجامعة، وقال "لا أفهم أين المشكلة في الهوية الوطنية الجامعة؟ ما نقيض الهوية الجامعة.. هل هي الهوية المتفرقة الفرعية؟".

وأضاف المعشر "عندما نتكلم عن هوية جامعة نتحدث عن سيادة القانون على الجميع وتحتفي بكافة مكوناتها، ولا تقبل أن تطغى هوية على أخرى نحن مجتمع متعدد من مكونات مختلفة، الهوية الوطنية الجامعة تعني أن كل من يحمل رقما وطنيا هو أردني يسري عليه القانون، وهذا لا يعني إلغاء الهويات الفرعية، لكن لا تطغى هوية على أخرى".

واستهجن عضو اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية زيد النابلسي إثارة الخلاف والجدل واللغط والتخوين بسبب ما اعتبره 3 كلمات واضحة "الهوية الوطنية الجامعة".

وقال النابلسي "لم أتخيل في حياتي يوما من الأيام أن تتحول ثلاث كلمات واضحة وضوح الشمس ولا تحتمل التأويل إلى مثار خلاف وجدل ولغط وتخوين كما حصل مع مصطلح الهوية الوطنية الجامعة".

وأضاف "المقصود بهذا المفهوم غير الخلافي لا علاقة له بالتوطين من قريب أو من بعيد، فأنا بلغت الخمسين من العمر، ولا يمكن أن أحصي لكم منذ أن وعيت على هذه الدنيا الآلاف من المرات التي سمعت بها الدولة الأردنية تؤكد وتكرر أن خيار الوطن البديل مرفوض رفضا قاطعا إلى يوم الدين".

ويتوقع مراقبون أن يقوم مجلس النواب الأردني بإجراء تعديلات بسيطة على توصيات اللجنة الملكية تمهيدا للتصويت عليها كقوانين، بعد أن تمت توافقات بين ثلاثة تيارات أساسية حاضرة في الحياة السياسية الأردنية، وهي التيار المدني، والتيار الإسلامي، والتيار المحافظ.

الاتهامات تلاحق مصر باستخدام مساعدة استخبارية فرنسية في غير محلها

باريس – طلبت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي فتح تحقيق في ما نشره موقع "ديسكلوز" عن استخدام القاهرة لمعلومات استخباراتية فرنسية في استهداف مهربين، في حين أنها كانت مخصصة لمواجهة الجهاديين على الحدود المصرية – الليبية.

وزعم موقع "ديسكلوز" المعروف بأنه ينشر في العادة معلومات محرجة للجيش الفرنسي، مستندا إلى "وثائق دفاع سرية" أن فرنسا تقدم معلومات استخباراتية للسلطات المصرية "تستخدمها القاهرة لاستهداف مهرّبين عند الحدود المصرية – الليبية وليس جهاديين بخلاف ما هو متّفق عليه"، مستشهدا بـ"وثائق دفاع سرّية" تظهر انحراف هذه المهمّة الفرنسيّة عن مسارها. ويرى الموقع أن مهمة "سيرلي" الاستخبارية الفرنسية التي كانت بدأت في فبراير 2016 لصالح مصر في إطار مكافحة الإرهاب، انحرفت عن مسارها من طرف "الدولة المصرية التي تستخدم المعلومات التي جمعتها من أجل شن ضربات جوية على آليات تشتبه بأنها لمهرّبين".

وكتب الموقع بهذا الشأن يقول "من حيث المبدأ، تقوم المهمة على مراقبة الصحراء الغربيّة لرصد تهديدات إرهابيّة محتملة آتية من ليبيا" باستخدام طائرة مراقبة واستطلاع خفيفة مستأجرة من مديريّة الاستخبارات العسكريّة الفرنسية.

وتابع هذا الموقع الاستقصائي قائلا "نظريا، يجب فحص البيانات التي تُجمَع ومقارنتها، من أجل تقييم حقيقة التهديد وهوية المشتبه بهم. لكن سرعان ما أدرك أعضاء الفريق أنّ المعلومات الاستخباريّة المقدّمة للمصريّين تُستخدم لقتل مدنيّين يُشتبه في قيامهم بعمليات تهريب".

وزعم الموقع أن وثائق حصل عليها تفيد بأن "القوّات الفرنسيّة كانت ضالعة في ما لا يقلّ عن 19 عملية قصف ضدّ مدنيّين بين العامين 2016 و2018".

وأشار إلى أن مديريّة الاستخبارات العسكريّة والقوّات الجوّية أعربت عن قلقهما من التجاوزات في هذه العمليّة في مذكّرة أرسلت إلى الرئاسة الفرنسيّة في الثالث والعشرين من نوفمبر 2017.

وورد في مذكّرة أخرى بتاريخ الثاني والعشرين من يناير 2019 أرسلت إلى وزيرة الدفاع الفرنسية قبل زيارة رسميّة لمصر مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حديثها عن وجود "حالات مؤكّدة لتدمير أهداف اكتشفتها" الطائرة الفرنسيّة، حيث قالت المذكّرة "من المهمّ تذكير الشريك بأنّ طائرة المراقبة والاستطلاع الخفيفة ليست أداة استهداف".

وعلى الرغم من ذلك يصر موقع "ديسكلوز" على عدم "توقيع أيّ اتّفاق في هذا الاتّجاه، كما أنه لم تتم إعادة النظر بهذه المهمّة"، ويؤكد أيضا أنّ "الجيش الفرنسي مازال منتشرا في الصحراء المصريّة". وقالت وزارة الدفاع الفرنسيّة مساء الأحد إن "مصر شريك لفرنسا، كما هي الحال مع كثير من الدول الأخرى، نُقيم معها علاقات في مجال الاستخبارات ومكافحة الإرهاب.. في خدمة الأمن الإقليمي وحماية فرنسا. لأسباب واضحة تتعلّق بالسلامة والكفاءة، لن نعطي المزيد من التفاصيل بشأن طبيعة آليّات التعاون المُنَفّذة في هذا المجال".

> القاهرة تستخدم معلومات استخباراتية فرنسية لاستهداف مهرّبين عند الحدود وليس جهاديين بخلاف ما هو متفق عليه

وتعززت مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى مصر بشكل كبير مع وصول عبدالفتاح السيسي إلى السلطة عام 2014، ولاسيما بين العامين 2014 و2016 من خلال بيع مقاتلات رافال وفرقاطة وأربع طرّادات وناقلتي مروحيات من نوع ميسترال.

واستقبل ماكرون السيسي في ديسمبر 2020 ومنحه وسام جوقة الشرف، أرفع الأوسمة الفرنسية.

وأثارت هذه الخطوة مواقف غاضبة في بلد تتهمه المنظمات غير الحكومية بانتهاك حقوق الإنسان واستخدام أسلحة ضد المدنيين.

مهربون أم جهاديون؟

تفاؤل أميركي حذر بتجاوز الأزمة السودانية

واشنطن – دعا وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الإثنين الأطراف السودانية إلى مضاعفة الجهود لإكمال المهام الرئيسية للانتقال الديمقراطي بقيادة مدنية، عقب توقيع اتفاق سياسي بين الفرقاء أنهى أزمة كادت تعصف بالبلاد.

وقال بلينكن في تغريدة عبر تويتر "أحث جميع الأطراف على إجراء المزيد من المحادثات ومضاعفة الجهود لإكمال المهام الانتقالية الرئيسية بقيادة مدنية للوصول للديمقراطية في السودان".

وأضاف "أكرر دعوتنا لقوات الأمن إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين".

وأردف بلينكن "لقد شجعتني التقارير التي تفيد بأن المحادثات في الخرطوم ستؤدي إلى إطلاق سراح المعتقلين وإعادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إلى منصبه ورفع حالة الطوارئ في البلاد".

وتعكس تصريحات بلينكن تفاؤلا حذرا لما يحمله الاتفاق السياسي من تحديات كبرى أمام الحكومة القادمة.

ومارست الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة من أجل استعادة المسار الانتقالي في السودان والذي سيتوج بإجراء انتخابات ديمقراطية لبناء المؤسسات الدائمة.

ووقع قائد الجيش عبدالفتاح البرهان وحمدوك الأحد اتفاقا سياسيا جديدا يقضي بعودة الأخير إلى منصبه بعد نحو شهر من عزله، ضمن إجراءات عدة اتخذها الأول في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، ووصفتها قوى سياسية بأنها "انقلاب عسكري".

وتضمن الاتفاق السياسي، أيضا، الاتفاق على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتعهد الطرفين بالعمل سويا لاستكمال المسار الديمقراطي، على أن تكون الوثيقة الدستورية لعام 2019 هي المرجعية الرئيسية خلال المرحلة المقبلة.

وفي أكثر من مناسبة، شدد البرهان على أنه أقدم على إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر "لحماية البلاد من خطر حقيقي"، متهما قوى سياسية بـ"التحريض على الفوضى".

أنتوني بلينكن

أحث جميع الأطراف على إجراء المزيد من المحادثات

ودعا نائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو الاثنين شركاء بلاده لمواصلة تقديم الدعم لها.

وكتب على حسابه الرسمي على موقع تويتر "نبارك لشعبنا توقيع الاتفاق السياسي الذي جاء معبرا عن مبادئ وأهداف الثورة المجيدة. إننا مستعدون للعمل مع حكومة رئيس الوزراء حمدوك لتحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والسلام والعدالة. وندعو شركاءنا إلى مواصلة دعم بلادنا وصولا للتحول الديمقراطي بقيام الانتخابات".